إرشَادُ السَّالِك

إلى تخريجِ حديث:

«يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإبلِ يَطْلُبُونَ العِلْمَ؛ فَلَا يَجِدُونَ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ المَدِينَةِ»

وبيان المكانة العلمية للإمام مالك

رحمه الله تعالى



محفوظ بن ضيف الله شيحاني



إرشاد السالك

إلى تخريجِ حديث:

«يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإِبِلِ يَطْلُبُونَ العِلْمَ؛
فَلَا يَجِدُونَ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ المَدِينَةِ»

وبيان
المكانة العِلمية للإمامِ مالك

- رحمه اللّه تعالى-

بقلم:

(أبي الضياء)

محفوظ بن ضيف اللّه شيحاني الجزائري

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

الحمدُ لله وحده، والصَّلاة والسَّلام على من لا نَبيَّ بعده، وعلى آله وصحبه.

- **أما بعد**:

فقد اشتَهرَ في كثيرٍ من كُتب التَّراجم والطَّبقَات، والتَّاريخ والسِّير والمناقب التي أوردت ترجمة الإمام مالك –رحمه الله–، الحديث الذي يُرْوَى عن أبي هريرة، –ولفظه–: قال رسول الله ﷺ: «**يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الإِبِلِ يَطْلُبُونَ العِلْمَ؛ فَلَا يَجِدُونَ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ المَدِينَةِ**».

وتأوَّل بعض العلماء في الإمام مالك –رحمه الله–: بأنَّه العالِم الذي بَشَّر به الحديث.

قال الإمام سُفيان بن عُيّينة (وهو أحد رواة هذا الحديث): كانوا يَرَونهُ عالِم المدينة.

قال عبد الرَّحمان بن مهديّ: يَعنِي سُفيان بقوله: (كانوا) التَّابعين.

ورواه عنه أيضاً ابن معين، وذؤيب بن عمامة، وابن المديني، والزبير بن بكّار، وإسحاق ابن أبي إسرائيل، كلّهم سمع سفيان يُفسِّره بمالك، أو يقول: وأظنُّه، أو أحسبه، أو أراه، أو كانوا يرونه.

وعلى هذا التَّأويل والتَّفسير أيضاً: ابن جريج، وابن مهدي، ووكيع، والأوزاعي؛ وقال عبد الرزاق الصَّنعاني: كُنا نرى أنَّه مالك، ولا نعرف هذا الاسم: (عالِم المدينة) لغيره، ولا ضربت أكباد الإبل إلى أحدٍ مثل ما ضُربت إليه[1].

---

[1] انظر: "تذكرة الحفاظ" (208/1)، و"سير أعلام النبلاء" (8 /56، 58) للإمام الذّهبي، و"الجرح والتعديل" (12/1)، و"الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب" (ص: 13و14) لابن فرحون.

قوله: (أكباد الإبل) أي المحاذي لأَكْبَادِهَا، يعني يَرْحَلون ويسافرون في طلب العلم.

قال الطيبي: ضرب أكباد الإبل، كناية عن السَّير السّريع؛ لأنَّ من أراد ذلك يركب الإبل، ويضرب على أكبادها بالرجل. انظر: "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" (339/1) للعلامة علي القاري الحنفي.

قلت: ولا يخفى على أهل الحديث وطلاَّبه، أنَّ التَّأويل فرع التَّصحِيح، والحديث ليسَ بصحيحٍ (كما سيأتي بيانه)، فأغنى هذا عن التَّكلفِ في تأويله، على أنَّ القطع بأنَّ المراد بالحديث –لو صحّ– هو الإمام مالك، يحتاج إلى دليل (صريح) أيضاً، ولا دليل!!.

وزيادة على ذلك –ومن باب التَّضعيفِ المضَاعف– فإنَّ بعض العلماء حمل الحديث ونزَّله على: الإمام سعيد بن المسيَّب.

وبعضهم قال هو: الإمام عبد الله بن عبد العزيز العُمَريّ الزَّاهد، كما نُقل ذلك عن سفيان بن عيينة أيضاً.

قال نُعيم بن حمَّاد: سمعتُ سفيان أكثر من ثلاثين مرَّةً يقول: إن كان أحدٌ فهو العُمَرِيُّ، قال سفيان: إن كان في زمانِنا أحد، فذلك العُمريّ العابد العالِمُ الَّذي يَخْشَى الله عزَّ وجلَّ.

وقال الزُّبير بن بكّار: كان سفيان بن عُيينة إذا حدَّث بهذا في حياة مالك، يقول: أراه مالكاً، فأقام على ذلك زمانا ثم رجع بعدُ، فقال: أراه عبد الله بن عبد العزيز العُمَريّ الزّاهد.

ومن العلماء من أطلقه في كلِّ من يتَّصف بهذه الصِّفة من علماء المدينة عَبرَ الأزمنة.

كما قَالَ الإمام أبو جعفر الطحاوي، وغيره من بعض علماء الحنفية.

وقال الإمام الذَّهبي: هذا الخبر منطَبِقٌ على من اتَّصف بأنَّه عالم زمانه، وهو سعيدُ بن المسيِّب في وقته، ومالك بن أنسٍ في وقته...[1].

إلى غيرها من التَّأويلات المختلفة والمتباينة، –والدَّليل إذا تطرَّق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، كما يقول علماء الأصول–، والله أعلم وأحكم.

- **تخريج الحديث**:

وهذا الحديث ضعيف الإسناد ولا يَثبُت، كما سيتبيَّن لنا من خلال الدِّراسة التَّالية:

---

[1] انظر: "سير أعلام النبلاء " (8/56-57 و384)، و"تاريخ الإسلام" (12/212) للذَّهبي، و"الإحكام في أصول الأحكام" (6/135- 136) لابن حزم، و"تحفة الأحوذي " (7/374)، و"شرح مشكل الآثار" (4018) للطحاوي، و"شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك" (1/55).

- فقد أخرجه الإمام الترمذي في "السُّنن" (344/4، رقم: 2680) واللّفظ له.
- والإمام أحمد في "المسند" (358/13، رقم: 7980).
- وابن أبي حاتم في "تقدمة الجرح والتعديل" (ص/11-12).
- وابن عديّ في "الكامل في أسماء الرجال" (1/ 101).
- والفسوي في "المعرفة والتاريخ" (346/1، 347).
- والحاكم النيسابوري في "المستدرك على الصّحيحين" (168/1، رقم: 307).
- وأبو الشّيخ الأصبهاني في "جزء فيه أحاديث أبي الزّبير عن غير جابر" (رقم: 80، 81، 82).
- ومحمد بن مخلد الدّوري في "ما رواه الأكابر عن مالك" (رقم: 44، 45، 46).
- والخليلي في "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" (210/1).
- والنّسائي في "السّنن الكبرى" (263/4، رقم: 4277).
- والبيهقي في "السّنن الكبرى"(567/1، رقم: 1810).
- وابن حزم الظّاهري في "الإحكام في أصول الأحكام" (134/6).
- والطّحاوي في "شرح مشكل الآثار" (رقم: 4016، 4017، 4018/ الأرناؤوط).
- والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (241/3/ الترجمة رقم: 837).
- وابن حبّان في "صحيحه" (52/9، رقم: 3736/ الإحسان).
- وابن عبد البَر في "التّمهيد" (85/1)، و"الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء" (ص/20، 21).
- والذّهبي في "سير أعلام النبلاء" (8/ 55- 56)، و"المعجم اللّطيف" (رقم: 52).
- [وأبو نصر المرّيّ في "أخبار مالك بن أنس" (1/ 2)، وأبو الحسن علي بن المفضل المقدسي في "الأربعين" (8/ 1-2)، والرافعي في "تاريخ قزوين" (3/ 175) -كما في "السِّلسة الضَّعيفة" (10/ 383)].

• والحافظ صلاح الدّين العلائي في "بغية الملتمس" (ص/66).

• وابن ناصر الدِّين الدمشقي في "إتحاف السَّالك برواة الموطّأ عن الإمام مالك" (ص/97 -104)؛ وغيرهم.

من طرق عدَّة: عن سُفيان بن عُيَيْنَة، عن ابن جُريجٍ، عن أبي الزُّبير، عن أبي صَالحٍ، عن أبي هُريرة مرفوعاً به.

وقال الترمذي: "حديثٌ حسن"**!**.

وقال الحاكم: "صحيح عل شرط مسلم ولم يخرجاه"، ووافقه الذَّهبي**!!**.

وصحّحه ابن حبّان -على تساهله المعروف-، وصححه أيضاً، العلامة أحمد محمد شاكر -رحمه الله- في "تحقيقه للمسند" (7967) -فلم يُصب-.

والحديث رجاله ثقات رجال الصَّحيح؛ إلا أنَّ ابن جريج (وهو: عبد الملك بن عبد العزيز)، وأبا الزّبير (وهو: محمد بن مسلم بن تدرس المكي) من المشهورين بالتَّدليس، لا سيّما الأول منهما؛ فإنّه سيئ التّدليس، ولا يدلّس إلا عن ضعيف، حتى قال عنه الإمام الدّارقطني: "تجنّب تدليس ابن جريج فإن تدليسه قبيح، لا يدلّس إلا فيما سمعه من مجروح"[1]؛ **وقد عنعنَا**، ولم يصرِّح أحدهما بالتَّحديث في شيءٍ من طُرق الحديث.

ومن المعلوم المقرَّرِ -في علم أصول الحديث ومصطلحه- أنَّ: حكم حديث المدّلس هو التَّضعيف، إذا لم يصرِّح بالسَّماع من شيخه لاحتمال أنَّه أسقط ضعيفاً بينهما.

وأمَّا ما أخرجه الطّحاوي في "شرح المشكل" (4016) عن أبي أيوب عبيد الله بن عبيد ابن عمران الطبراني، قال: حدثنا هارون بن معروف، قال: حدثنا سفيان، عن ابن جريج قال: حدّثنا أبو الزبير، عن أبي صالح، به، فتصريح ابن جُريج بالتَّحديث وهمٌ؛ فإن لم يكن

---

[1] انظر ترجمتهما في: "تقريب التهذيب" (520/1)، (204/2)، و"تهذيب التهذيب" (6 / 402)، (9 / 440)، و"طبقات المدلّسين" (رقم: 83، و110)، كلها للحافظ ابن حجر العسقلاني.

الناسخ قد أخطأ، فالوهم فيه من شيخ الطحاوي، فهو غير معروف، ولم يرو عنه الطحاوي في "المشكل" إلا في ثلاثة مواضع. -كما قال الشيخ شعيب الأرناؤوط[1]-.

قلت: وزيادة على ما سبق فقد أعلّ الحديث أيضاً الإمام أحمد بالوقف، وذلك فيما نُقل عنه؛ فقد ذكر الإمام ابن قدامة المقدسي في "المنتخب من علل الخلال" (ص/136، رقم:67) عنه أنَّه قال:

"وأوقَفهُ سفيانُ مرّة، فلم يجُزْ به أبا هُريرة" ا.هـ.

وهو ظاهر صنيع الإمام أحمد أيضاً في المسند، حيث قال: "عن أبي هريرة -إن شاء اللهُ- عن النَّبيِّ (صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم)"، -والله أعلم-.

وللحديث علَّة أخرى، فقد قال الحافظ ابن ناصر الدِّمشقي في "إتحاف السّالك برواة الموطّأ عن الإمام مالك" (ص/ 101):

قال الحافظ أبو عبد الله محمد بن الذَّهبي فيما وجدته بخطِّه: "وقال لي أبو الحجاج المزّي: إنَّ مسلماً سأل البخاريَّ عن هذا الحديث، فقال له: لم يسمعه ابن جريج من أبي الزُّبير، فقام مسلمٌ وقبَّله".

ويؤيّد ذلك ما نقله الحافظ ابن عَدِيّ في "الكامل" عن أهل المدينةِ أنَّهم قالوا: "لم يسمع ابن جُرَيجٍ من أبي الزُّبَيْر"؛ -كما ذكر الحافظ ابن حجر في "الفتح" (91/12)-.

هذا بالإضافة إلى علّة أخرى ذكرها الإمام الذَّهبي أيضاً، وهي: عدم سماع أبي الزبير من أبي صالح؛ فقد ذكر الإمام ابن الملَقّن في كتاب "مختصر استدراك الحافظ الذّهبي على مُستدرَك أبي عبد اللهِ الحاكم" (1/ 84، رقم: 17) عن الذَّهبي، قوله في هذا الحديث مُعَقّباً

---

[1] في تخريج "مسند الإمام أحمد" (359/13)، وانظر أيضاً: "تاريخ بغداد للخطيب" (3/ 241)، وكلام محققه الدكتور بشّار عواد معروف، فقد قال عن تصريح ابن جريج بالتَّحديث عند الطحاوي: لا يصحّ ذلك منه.

على الحاكم في قوله: "على شرط مسلم": "قلت: إنما لم يخرجه مسلم؛ لأنَّه سأل البخاري عنه، فقال: له علَّة؛ وهي أنَّ أبا الزُّبير لم يسمع من أبي صالح"[1].

ونستفيدُ نحن هُنا من كلام الإمام الذَّهبي أنَّ الإمام البخاري -رحمه الله-، قد أعلَّ الحديث بعلَّتين:

الأولى: الانقطاع بين ابن جُريج وأبي الزُّبير.

والثانية: الانقطاع بين أبي الزُّبير وأبي صالح.

وقد قال الذَّهبي أيضاً في كتابه "معجم الشُّيوخ الكبير" (33/2) عن هذا الحديث:

ورَواهُ أبو بدرٍ السُّكونيّ، عن المحاربي، عن ابن جُريج فَوَقَفَهُ؛ وابن جريج فمدَلِّس، قيل: لم يسمعه من أبي الزُّبير، **وهذه ثلاثُ عللٍ مع نكَارَةِ متْنه.**

والحديث أعلَّه الإمام ابن حزم في "الإحكام" (135/6)، بعنعنة أبي الزبير فقط؛ حيث قال: "في سنده أبو الزبير وهو مدلّس ما لم يقل حدثنا، أو أخبرنا"؛ ثم بالغ -رحمه الله- في ردِّه حيث حكم عليه بالوضعِ والكذب، وأسْرفَ في انتقاده للمُستدلِّين به!!.

وضعفه أيضاً الحافظ ابن القطَّان الفاسيّ في "بيان الوهْمِ والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لعبد الحقّ الإشبيلي" (305/4، رقم: 1865)، أثناء اعتراضه عليه وانتقاده له، وذلك في: "باب ذكر أحاديث سكتَ عنها مصححاً لها وليست بصحيحة"؛ وبين أنَّ تصحيح عبد الحقّ له تبعاً للترمذي غير صحيح، وأنَّ الحديث مسلسل بالمدلِّسين.

قلت: وللحديث شاهدٌ من حديث أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه- مرفوعاً؛ ولكنه لا يقوِّيه، لأنه ضعيف السَّند أيضاً، وذلك لانقطاعه:

---

[1] **تنبيه:** قال ابن الملَقّن في مقدِّمة كتابه المذكور (39/1): "وحيث أقول: قال: فهو للحاكم، وقلت: فهو للدَّهبي"؛ وهذا يفيدنا أنَّ هذه العبارة هي من قول الإمام الدَّهبي صراحة، وليست من زيادات ابن الملقن عليه، كما رجّحها محقق الكتاب؛ مع العلم أنَّ هذه العبارة ساقطة من مطبوعة "التلخيص للذهبي" والذي هو أصل هذا "المختصر".

فقد أخرجه الفسوي في "المعرفة والتاريخ"(1/ 347)، وابن عدي في "الكامل" (1/ 101)، وابن حزم في "الإحكام" (6/ 134)، وابن عبد البر في "الانتقاء" (ص/20)، من حديث: زهير بن محمد أبي منذر التميمي: حدثنا عبيد الله بن عمر، عن سعيد بن أبي هند، عن أبي موسى مرفوعاً: -بلفظ مُقارب-.

وزهير هذا -وهو التميمي الخراساني-: "كثير الغلط"؛ كما قال الإمام أبو حاتم.

وسعيد بن أبي هند؛ قال عنه الدارقطني في "العلل" (7/ 242):

"لم يسمع من أبي موسى شيئاً".

وقال أبو حاتم الرازي: "لم يلق سعيد بن أبي هند أبا موسى الأشعري"، كما في "المراسيل" (ص/ 75)، و"جامع التحصيل في أحكام المراسيل" (رقم: 246).

وقال الحافظ ابن حجر في "التقريب" (رقم: 2409): "ثقة، أرسل عن أبي موسى".

- **وقد ضعف الحديث أيضا بعض المعاصِرين المشتغلين بالحديث، ومنهم:**

- العلاَّمة الألباني في: "السِّلسِلة الضعيفة" (رقم: 4833)، و"ضعيف الجامع الصغير" (رقم: 6448)، و"ضعيف الترمذي" (502/1)، و"تخريج المشكاة" (246).
- والشيخ الحويني في: "النافلة في الأحاديث الضعيفة والباطلة " (ص/61، رقم: 39).
- وضعفه أيضاً الشّيخ شعيب الأرناؤوط في: تخريج "مسند الإمام أحمد" (رقم: 7980) وأشار إلى علته كذلك في تحقيقه لـ: "صحيح ابن حبان" (9/52- 53).
- وضعفه أيضاً الشيخ المحدِّث عبد القادر الأرناؤوط في: تخريج "جامع الأصول في أحاديث الرَّسول" (9/241، رقم: 6836).
- والشيخ حمدي عبد المجيد السَّلفي في تخريجه لكتاب: "الأحكام الوسطى من حديث النَّبيِّ ﷺ" للحافظ عبد الحق الإشبيلي (1/94)، وفي تخريج كتاب: "بغيةُ الملتمِس في سُباعيّات حديث مالك بن أنس" للحافظ العلائي (ص/66).

• وضعفه الدكتور بشّار عواد معروف البغدادي في: تخريج "تاريخ بغداد" (241/3)، وفي تخريج "سنن الترمذي" (412/4)، وفي تحقيق كتاب: "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" للحافظ جمال الدين المزي (117/27).

• وضعفه أيضاً الشيخ مشهور حسن آل سلمان في تخريج كتاب: "المجالسة وجواهر العلم" لأبي بكر الدينوري (3/ 172، رقم: 809).

• والشيخ علي حسن الحلبي في تحقيق كتاب: "الحِطَّة في ذكر الصِّحاح السِّتَة" (ص/ 416) للعلامة صدِّيق حسن خان القنَّوجي، وذكره أيضاً في كتابه: "موسوعة الأحاديث والآثار الضَّعيفة والموضوعة" (73/12، رقم: 30121).

• وضعفه أيضاً الشيخ بدر بن عبد الله البدر في تخريج: "جزء أحاديث أبي الزبير عن غير جابر" لأبي الشيخ الأصبهاني (ص/135، رقم: 80).

• وأشار إلى ضعفه أيضاً الدكتور عبد الرَّحمن الفريَوائي في تخريجه وتحقيقه لكتاب: "ذَخيرة الحفاظ المخرّج على الحُروف والألفاظ"، للحافظ محمد بن طاهِر المقدِسي (2807/5، رقم: 6581).

• وضعفه أيضاً الدكتور الحسين آيت سعيد في تحقيقه وتخريجه لكتاب: "بيان الوهْمِ والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام" لابن القطّان الفاسِيّ (رقم: 1865).

▪ مكانة الإمام مالك بن أنس العلمية:

قلت: وضعف هذا الحديث، وعدم ثُبوته من حيث الصِّناعة الحديثية؛ لا يعني مطلقاً التَّقليل من شأنِ أو مكانة الإمام مالك –رحمه الله–، ولا يمسّ أبداً مقامه الرفيع، لا من قريبٍ ولا من بعيد، كما قد يتوهَّم بعض النَّاس –هدَنَا الله وإيَّاهم–.

بل على العكس من ذلك، فمنزلة الإمام مالك –رحمه الله– كبيرة، وعظيمة في قلوب المسلمين عبر القرون والأجيال، فهو الإمام الكبير، إمام دار الهجرة، وفقيه الأمّة، وأحد

الأئمَّة الأربعة، أصحاب المذاهب المتَّبعة في بلادِ الإسلام، وأحد أعيان السَّلف الصَّالح الكرام، ولا رَيْبَ أنَّه لم يكُن في عصره أحدٌ ضربَ إليه النَّاسُ أكباد الإبل أكثر منه.

وإنَّ مكانته العلميَّة، ومنزلته العليَّة في علمه ودينه واستقامته، أشهر من أن تُذكَر؛ ولكنِّي رأيت هُنا أنَّها تتجلَّى بوضوحٍ أكثر، من خلال سَردِ أقوال الأئمَّة والعلماء فيه، وثنائهم عليه، وشهاداتهم له بالإمامة والصَّلاح، والحفظ والتثبُّت، وإجماعهم على تَقْدِيمِهِ في الفقه، والعلم بالكتاب والسُّنة؛ ومن رُؤوس أقوالهم فيه، التي وقفتُ عليها، ما يلي:

1- قال تلميذه الإمام محمد بن إدريس الشَّافعي:

إذا ذُكر العلماءُ فمالكٌ النَّجم[1].

وقال: لولا مالك وسفيان بن عُيينة، لذهب علم أهل الحجاز.

وقال أيضاً: مالكٌ مُعلمي وأستاذِي ومنه تعلَّمنا العلم، وما أحدٌ أمنّ عليَّ من مالك، وجعلت مالكاً حجة بيني وبين الله تعالى[2].

2- وقال عبد الرحمن بن مهديّ:

أئمّة النَّاس في زمانهم أربعة: الثَّوري، ومالك، والأوزاعي، وحمَّاد بن يزيد.

وقال أيضاً: ما رأيت أحداً أعقل من مالك[3].

3- وقال سُفيان بن عيينة:

مالك عالم أهل الحجاز، وهو حجَّة زمانه[4]. وقال: ما رأيت أحداً أجود أخذاً للعلم من مالك، وما كان أشدّ انتقاده للرِّجال والعلماء[5].

---

[1] "العبر" (272/1)، و"كشف المغطّى" للحافظ ابن عساكر (ص/ 66) بلفظٍ مُقارب.

[2] "سير أعلام النبلاء" (457/8)، و"الديباج المذهب" (ص/ 228).

[3] "السِّير" (76/8)، و"الحلية" (359/6)، و"تهذيب التهذيب" (7/10).

[4] "السِّير" (57/8)، و"الديباج" (ص/ 15).

[5] "الديباج" (ص/ 21)، و"الإرشاد في معرفة علماء الحديث" (211/1) للخليلي.

4- وقال يحي بن سعيد القطّان:

ما في القوم أصحُّ حديثاً من مالك.

وقال أيضاً: مالك إمامٌ في الحديث[1].

5- وقال الإمام يحي بن مَعين (إمام الجَرح والتَّعديل في زمانه):

مالكٌ أمير المؤمنينَ في الحديث[2].

6- وقال عبد الله بن أحمد:

قلت لأبي: من أثبت أصحاب الزُّهري ؟ قال: مالك أثبت في كل شيءٍ[3].

7- وذكره الحافظ أبو نعيم الأصفهاني فقال:

إمام الحرمين، المشهور في البلدين الحجاز والعراقين، المستفيض مذهبه في المغربين والمشرقين، مالك بن أنس، كان أحد النبلاء وأكمل العقلاء، ورث حديث رسول الله ﷺ، ونشر في أمته علم الأحكام والأصول، تحقق بالتَّقوى، فابتلي بالبلوى... [4].

8- وقال الإمام أبو حاتم محمَّد بن حبَّان:

كان مالك -رحمه الله- أول من انتقى الرِّجال من الفقهاء بالمدينة، وأعرض عمَّن ليس بثقةٍ في الحديث، ولم يكن يروي إلا ما صحَّ، ولا يحدِّث إلا عن ثقة، مع الفقه والدِّين والفضل والنُّسك، وبه تخرَّج الشافعي[5].

9- وقال فيه الإمام النووي -رحمه الله-:

---

(1) "سير أعلام النبلاء" (75/8)، و"دراسات في مصادر الفقه المالكي" (ص/ 246).

(2) "شرح علل الترمذي" (185/1) لابن رجب الحنبلي، بتحقيق نور الدين العتر.

(3) "تهذيب الأسماء واللغات" (385/2)، و"تذكرة الحفاظ" (208/1).

(4) "حلية الأولياء وطبقات الأصفياء": (316/6).

(5) "الثقات": (459/7) لابن حبان البستي التَّميمي.

أجمعت طوائِف العلماء على: إمامته وجلالته وعظم سيادته، وتبجيله وتوقيره، والإذعان له في الحفظ والتثبت، وتعظيم حديث رسول الله ﷺ [1].

10- وقال شيخ الإسلام ابن تيميّة -رحمه الله-:

كان لمالك بن أنس -رحمه الله- من جلالة القدر عند جميع الأمة، أمرائها وعلمائها ومشايخها وملوكها وعامّتها، من القدر ما لم يكن لغيره من نظرائه، ولم يكن في وقته أجلُّ عند الأمَّة منه[2].

11- وقال الإمام شمس الدين الذَّهبيّ:

وقد اتَّفق لمالك مناقب ما علمتها اجتمعت لغيره.

أحدها: طول العمر، وعلو الرِّواية. **وثانيتها**: الذِّهن الثاقب، والفهم، وسعة العلم.

وثالثتها: اتّفاق الأئمة على أنَّه حجّة صحيح الرِّواية. **ورابعتها**: تجمعهم على دينه وعدالته واتباعه السُّنن. **وخامستها**: تقدمه في الفقه والفتوى، وصحَّة قواعده[3].

12- وقال الحافظ ابن الأثير الجزري:

هو إمام أهل الحجاز، بل إمام النَّاس في الفقه والحديث، وكفاه فخراً: أن الشَّافعي من أصحابه [4].

13- وقال عنه الحافظُ ابن حَجر العسقلاني:

الفقيه، إمامُ دار الهجرة، ورأس المتَّقين، وكبير المتثبِّتين، حتّى قال عنه [الإمام] البخاري: أصحُّ الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن ابن عمر[5].

---

[1] "تهذيب الأسماء واللغات" (383/2).

[2] في كتابه: "جامع المسائل" (272/5).

[3] في كتابه: "تذكرة الحفاظ" (212/1).

[4] "جامع الأصول من أحاديث الرسول ﷺ" (180/1)، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط.

[5] "تقريب التهذيب" (959/223/2)، و"تهذيب التهذيب" (7/10).

14- وقال العلاّمة عبد الحقّ الدّهلوي:

كان ثقة مأموناً، ورعاً فقيهاً محدثاً، حجةً من تبع التّابعين[1].

15- وقال عنه العلاّمة محمد زكريا الكاندهلوي المدني:

هو أحد الأئمة الأعلام، وركن من أركان الإسلام، وفقيه الأمة إمام دار الهجرة، ... وصدر الصدور، وبدر البدور، أكمل العلماء، وأعقل الفضلاء ...[2].

إلى غير ذلك من الأقوال والشّهادات الزّكية[3]، في الثّنَاء على هذا الإمام الجليل الكبير في القديم والحديث...

- **بعض مؤلفات العلماء في مناقبه ومآثره**:

وبالإضافة إلى ما سبق من الأقوال، فقد اعتنى العلماء والباحثون قديماً وحديثاً بمناقب وفضائل هذا الإمام المبجّل، والعَلَم الشامخ، وأفردهُ بالترجمة غير واحد منهم في كتب مُستقلّة.

فمن المطبوع منها:

1- "الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء مالك، والشافعي، وأبي حنيفة"، للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي (ت/463 هـ)؛ وفي الجزء الأول منه ترجمة مستوفاة وشاملة لأخبار الإمام مالك، وأخبار أصحابه، والكتاب يعتبر عُمدَة في تراجم الأئمة الثلاثة، والإمام مالك بشكلٍ خاص، ويُعدُّ مرجعاً مهما للباحثين[4].

2- "ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك"، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت/544 هـ)، له فيها ترجمة هي من أوسع التراجم وأدقّها، عن مالك

---

[1] كما في: "الحطّة" لصديق حسن خان (ص/ 415)، بتحقيق الحلبي.

[2] في كتابه: "أوجز المسالك إلى موطأ مالك" (74/1- 77) -بتصرف-.

[3] وانظر ما قيل في الإمام من الشّعر في حياته وبعد وفاته في: "ترتيب المدارك"(246/2)، وغيره.

[4] طبع الكتاب عدة طبعات؛ ومن أحسنها طبعة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، ط/ دار البشائر الإسلامية.

ومناقبه وفضائله، وشيوخه وتلامذته، أشبع فيها القاضي عياض القول بما لا مزيد عليه في هذا الموضوع[1].

3- "منازل الأئمة الأربعة: أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد"، لأبي زكريا يحيى بن إبراهيم بن أحمد الأزدي السلماسي (ت/550 هـ)[2].

3- "مناقب الإمام مالك"، لأبي الرّوح عيسى بن أبي مسعود الحميري الزَّواوي المالكي (ت/ 744 هـ)[3].

4- "إرشاد السَّالك إلى مناقب مالك"، لأبي المحاسن يوسف بن حسن بن عبد الهادي الصَّالحي الحنبلي (ت/909 هـ)، وهو كتاب كبير الحجم، غزير المادة العلمية، يعدُّ من أحسن وأجمع ما صنِّف في مناقب الإمام مالك، ممَّا هو مطبوع[4].

5- "تزيين الممالك بمناقب سيدنا الإمام مالك"، للحافظ أبي الفضل جلال الدين السُّيوطي (ت/911 هـ)، وهو كتاب نفيسٌ وماتع، وجامع لمادة علمية غزيرة في مجال مناقب الإمام مالك استقاها المؤلف من كتب كثيرة، وفيها ما هو في حكم المفقود[5].

6- "مالك: حياته، عصره، وآرائه، وفقهه"، للشيخ محمد أبو زهرة[6].

7- "مالك بن أنس"، لأمين الخولي[7].

---

[1] طبع عدة مرات، منها بالمغرب في: 8 أجزاء، وقد صدر الجزء الأول منه بتحقيق ابن تاويت الطنجي، سنة: 1965 م، وفيه الترجمة من (ص/ 104-193).

[2] مطبوع في مكتبة الملك فهد الوطنية، بتحقق: محمود بن عبد الرحمن قدح، الطبعة الأولى: سنة: 2002 م.

[3] طبع الكتاب بعناية الدكتور الطاهر محمد الدرديري في مكتبة طيبة بالمدينة المنورة.

[4] وقد طبع بتحقيق وعناية الدكتور: رضوان بن غربية، في مطابع دار ابن حزم سنة: 2009 م.

[5] وهو مطبوع مراراً، في القاهرة، ودبي، والمغرب، وغيرها.

[6] طبع بالقاهرة سنة: 1946 م.

[7] مطبوع في 3 أجزاء، بالقاهرة سنة: 1951 م.

8- " مالك بن أنس دار إمام دار الهجرة" لعبد الحليم الجندي[1].

9- "كتاب إمام دار الهجرة مالك بن أنس"، لمحمد بن علوي المالكي، مطبوع في آخر كتابه: "أنوار المسالك إلى روايات موطأ مالك"[2].

10- "الإمام مالك، والموطأ، والمدونة بعيون مغربية"، للأستاذ الدكتور محمد عز الدين المعيار الإدريسي[3].

11- "الإمام مالك وأثرُهُ في علم الحديث النَّبوي"، للدكتور مشعل الحدادي[4]؛ وقد استعرض المؤلف ضمن دراسة قام بها في الكتاب معظم أسماء المصنفات في مناقب مالك، وخاصة المخطوطة والمفقودة منها، ورتَّبها حسب تاريخ وفيات أصحابها؛ مع العلم أنّ معظمها قد عرَّج عليها، وعدَّها من قبله القاضي عياض في "ترتيب المدارك"، والإمام الذَّهبي في "تاريخ الإسلام"، و"سير أعلام النبلاء".

إلى غيرها من المصنّفات...، وأما ما كُتب عن الإمام مالك -رحمه الله- وعن شخصيَّته، ومنهجه من المقالات، والأبحاث، والدِّراسات في المجلات والدَّوريات، والنَّشْرِيات والملتقَيَات، فأكثر من أن يُحصَى أو يُعدّ ...

- **وخلاصة الكلام في هذا المقام**:

1- أنَّ هذا الحديث المشتهر على الألسِنة، وفي كثير من كتب الحديث والمناقب؛ الرَّاجح فيه أنَّه لا يصحُّ من قبل إسناده، للعِلِل التي سبقت الإشارة إليها، ولتَوافُقِ عدد غير قليل من أهل العلم بالحديث على تضعيفه بسببها.

---

(1) طبع في دار المعارف بالقاهرة، سنة: 1969 م.

(2) طبع في الدوحة، سنة: 1400 هـ.

(3) طبع في المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، المغرب، سنة: 2016 م.

(4) مطبوع في دار غراس للنشر والتوزيع، الكويت، 2004 م.

2- أنَّ القول بضعف الحديث، لا يعني مُطلقاً، المسَاس بمكانة ومنزلة الإمام مالك -رحمه الله-، كما قد يظنّ ويتوهَّم بعض إخواننا مِمَّن يتعصّبون للمذاهب والأشخاص -هدنا الله وإيَّاهم-، فمَقَام الإمام معلُومٌ عند أهل السُّنة قاطِبة، ولا يختلف فيه اثنان من أهل العلم والإيمان.

وفي هذا القدرِ كِفَاية.

والحمد لله ربِّ العالمين.

(وصلَّى الله على نبيِّنا محمد، وعلى آلهِ وصحبِهِ أجمعين)

"وَسُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ"

كتبه:

أبو الضّياء/

محفوظ بن ضيف الله بن العربي شيحاني الجزائري

(عفا الله عنه)